المجلس التنفيذي
الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة
روما، 13-15 سبتمبر/أيلول 2022

محاضر الدورة التاسعة عشرة بعد المائة للجنة التقييم

الوثيقة: EB 2022/137/R.44

بند جدول الأعمال: 20(أ)

التاريخ: 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الأسئلة التقنية:

Indran A. Naidoo
مدير
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

Nigel Brett
مدير
شُعبة سياسات العمليات والنتائج
البريد الإلكتروني: n.brett@ifad.org

محاضر الدورة التاسعة عشرة بعد المائة للجنة التقييم

1- ترد في هذه المحاضر مداولات لجنة التقييم في دورتها التاسعة عشرة بعد المائة التي عقدت حضوريا وافتراضيا في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

2- وسيجري إطلاع المجلس التنفيذي على هذه المحاضر، للعلم، بعد موافقة اللجنة عليها.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

3- حضر الدورة أعضاء اللجنة من فرنسا وإندونيسيا وآيرلندا والمكسيك (الرئيس) ونيجيريا وسويسرا. وحضرها مراقبون من كندا والصين والجمهورية الدومينيكية وألمانيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وشارك في الدورة مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ ونائب الرئيس المساعد لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة؛ ومدير شُعبة سياسات العمليات والنتائج؛ والمدير الإقليمي بالإنابة لشعبة أفريقيا الغربية والوسطى في الصندوق؛ وسكرتيرة الصندوق بالإنابة، وموظفون آخرون من الصندوق.

4- ونوه رئيس اللجنة بمساهمة ممثل إندونيسيا، السيد Caka Alverdi Awal، الذي عاد إلى إندونيسيا لتولي منصب جديد. ورحب الرئيس بالسيد Purna Cita Nugraha الذي سيمثل الآن إندونيسيا في اللجنة. ورحب أيضا بالسيدة ديردرا ماك غرينرا بصفتها سكرتيرة الصندوق بالإنابة.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال (EC 2022/119/W.P.1 /Rev.1+ Add.1)

5- اعتمدت اللجنة جدول الأعمال الوارد في الوثيقة EC 2022/119/W.P.1/Rev.1 وضميمتها. وأشار الرئيس إلى طلب الإدارة تقديم عرض موجز عن إصدار عام 2022 للتقرير الرقمي عن الفعالية الإنمائية للصندوق في إطار بند "مسائل أخرى".

البند 3 من جدول الأعمال: برنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023 وخطته الإشارية للفترة 2024-2025 (EC 2022/119/W.P.2)

الرسائل الرئيسية:

- أثنت لجنة التقييم على مكتب التقييم المستقل في الصندوق لتنفيذ ميزانية عام 2022، وصدقت على برنامج عمله المقترح المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023 وخطته الإشارية للفترة 2024-2025.
- أعرب الأعضاء عن تطلعهم إلى استعراض تقييم اللامركزية على مستوى الصندوق في عام 2023.
- دعا الأعضاء مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى ضمان أن تكون البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية والتي ما زال إعداد برامجها الخاصة بالفرص الاستراتيجية القطرية جاريا خاضعة لتقييمات الاستراتيجية القطرية.
- دعا الأعضاء مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى النظر في إجراء تقييم لآثار النزاعات على عمليات الصندوق.

6- رحبت لجنة التقييم ببرنامج عمل مكتب التقييم المستقل المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023 وخطته الإشارية للفترة 2024-2025 على النحو الوارد في الوثيقة EC 2022/119/W.P.2. وأثنى الأعضاء على

مكتب التقييم المستقل في الصندوق لتنفيذ الميزانية في عام 2022، ولم يعربوا عن أي اعتراضات على الموارد الإضافية المطلوبة لعام 2023، إذ رأوا أنها ضرورية للوفاء ببرنامج العمل المقترح.

7- وأوصى الأعضاء بأن يمنح مكتب التقييم المستقل في الصندوق الأولوية للبلدان التي قد تخضع لعملية التخرج من الصندوق عند تحديد الاستراتيجية القطرية وتقييمات البرنامج في عامي 2023 و2024. ومن المقرر أن يجرى تقييم الأرجنتين والصين، وهما بلدان مؤهلان بموجب سياسة التخرج من الصندوق، خلال عام 2023.

8- واقتُرح أن يقوم مكتب التقييم المستقل في الصندوق باستعراض الأدلة المتاحة فيما يخص عواقب النزاعات، بما في ذلك النزاع الحالي في أوكرانيا، على عمليات الصندوق. وأعرب مكتب التقييم المستقل في الصندوق عن تأييده لهذا الاقتراح.

9- ردا على الاستعلامات المتعلقة بالتقييم القادم لوظيفة الموارد البشرية في الصندوق، أوضح مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن الهدف هو إلقاء نظرة نقدية على وظيفة الموارد البشرية من وجهة نظر التقييم المستقل لتقييم ما إذا كانت هذه الوظيفة مناسبة للغرض، وقائمة على السياسات والمبادئ، ومفيدة للنهوض بمهمة الصندوق.

البند 4 من جدول الأعمال: تقييم مجموعة مشروعات متعلقة بتنمية المشاريع الريفية (EC 2022/119/W.P.3 + Add.1)

الرسائل الرئيسية:

- رحبت لجنة التقييم بالتقرير الأول لتقييم مجموعة المشروعات الذي أعده مكتب التقييم المستقل في الصندوق، وشددت على أهمية هذا النوع الجديد من منتجات التقييم، الذي ركز على الدروس المستفادة وقدم في الوقت المناسب معلومات وتعقيبات إلى الإدارة على مواضيع محددة مستمدة من المشروعات الجارية، وذلك بطريقة فعالة من حيث التكلفة.
- يعد الفهم الشامل للأنشطة الاقتصادية للأسر المعيشية والسياق الأوسع والبيئة التمكينية اللازمة للمنتجين المهمشين أمرا أساسيا لتصميم المشروعات وتنفيذها على نحو فعال.
- جرى التشديد على أهمية البيانات المصنفة بحسب العمر والجنس وغيرهما من المعايير، بوصفها وسيلة من وسائل الانتقال من التدخلات المراعية للمنظور الجنساني إلى التدخلات المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني.

10- رحبت لجنة التقييم بتقرير تقييم مجموعة المشروعات، بصيغته الواردة في الوثيقة EC 2022/119/W.P.3، وبردّ الإدارة الوارد في ضميمة هذه الوثيقة. ووافق الأعضاء على نتائج التقييم وأثنوا على مكتب التقييم المستقل في الصندوق للجهود المتواصلة التي يبذلها لإصدار منتجات مبتكرة. فمن شأن هذه التقييمات، التي وفرت تعقيبات خاصة بالقطاع في الوقت المناسب، أن تولد مدخلات قيمة لتصميم المشروعات ذات التركيز المماثل.

11- وأشار الأعضاء إلى أن أهداف المشروعات في كثير من الحالات تتسم بطموح مفرط، أما التأثير العام للمشروع فيظل متواضعا نسبيا. ويعدّ تحقيق التوازن بين واقع الأسر المعيشية والوصول إلى الأسواق والحصول على الدعم مثل التمويل، والخدمات المقدمة إلى مؤسسات الأعمال، وحيازة الأراضي، والشبكات المهنية، ومعلومات عن السوق، أمرا أساسيا لتعزيز المشاريع الريفية. وأكد الأعضاء أنه ينبغي للصندوق أن يقدم إلى المشاريع الريفية دعما أكثر شمولا وذلك لتوفير خدمات الاحتضان وتنمية الأعمال التجارية، فضلا عن تقديم الدعم التقني والتمويل. وينبغي أيضا أن يؤخذ تأثير الجوانب الثقافية في الاعتبار. ومن شأن البيانات الموثوق بها، التي تصنّف حسب الاقتضاء، أن تسهل الأخذ بنهج أكثر شمولا يمكن أن يؤدي إلى المزيد من التدخلات التحويلية.

12- وقدمت الإدارة تعليقا مفاده أن عمل الصندوق ركز على إنشاء مشروعات جديدة في المناطق التي كان فيها وجود القطاع الخاص منخفضا، وأن الدعم الذي يقدمه الصندوق لإنشاء المشروعات في مثل هذه الحالات يولد المزيد من الطلب على إنشاء مشروعات جديدة في المناطق التي كانت تفتقر فيما مضى إلى هذه الأنشطة. وأكدت الإدارة أيضا أهمية إجراء تحليل للسوق، لا سيما تحليل قائم على الطلب عند تصميم المشروعات، من أجل تحديد قطاعات السوق المعنية والمجموعات المستهدفة، وتحديد الشركاء المناسبين وتقديم الدعم المخصص. وتعدّ منظمة العمل الدولية شريكا مهما في هذا الشأن، إذ إنها توفر الإطار القانوني وأفضل الممارسات والمعايير لضمان الحصول على عمل لائق ودخل عادل. والتزم الصندوق بضمان التقيد بهذه المعايير على المستوى القاعدي وإيلائها أهمية بارزة في الحوار الوطني لوضع السياسات. ولا يزال العمل جاريا على وضع مذكرة تفاهم منقحة مع منظمة العمل الدولية.

البند 5 من جدول الأعمال: التقييم دون الإقليمي للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة في أفريقيا الغربية والوسطى (EC 2022/119/W.P.4)

الرسائل الرئيسية:

- رحب أعضاء اللجنة بالتقييم دون الإقليمي، مسلطين الضوء بوجه خاص على ما يلي:
  - أهمية الاستفادة من الشراكات بوصفها وسيلة لتعبئة الموارد الإضافية، بما في ذلك تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ.
  - لا يبدو أن أدوات التمويل الحالية التي يستخدمها الصندوق تتسم بالمرونة المطلوبة لمعالجة الأوضاع الهشة، ويمكن تناول هذه المسألة عند النظر في نموذج تمويل الصندوق أثناء المشاورات بشأن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.
  - أهمية مبادرة اللامركزية 2.0 بوصفها وسيلة لتسهيل التعامل على الأرض مع المستفيدين والحكومات والشركاء.
  - أهمية بناء القدرات المؤسسية على المستوى المحلي لتعزيز الاستدامة وبناء الثقة بين المستفيدين والحكومة.
  - أهمية التحليل الشامل للهشاشة للاسترشاد به عند التصميم والتنفيذ.
- ستقدَّم استراتيجية محدّثة بشأن مشاركة الصندوق في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات، استنادا إلى نتائج التقييم، لينظر فيها المجلس التنفيذي في عام 2023.

13- رحبت لجنة التقييم بالتقييم دون الإقليمي ووافقت على نتائجه وتوصياته الواردة في الوثيقة EC 2022/119/W.P.4. وقدم التقييم دروسا قيّمة فيما يخص وضع برامج فرص استراتيجية قطرية ومشروعات جديدة في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ونيجيريا (المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل + 1)، والاستراتيجية المنقحة بشأن الهشاشة، التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي في عام 2023.

14- ورحب الأعضاء بالتأثير الإيجابي لمبادرة اللامركزية 2.0، مشيرين إلى أن جميع البلدان التي يشملها التقييم، باستثناء بلد واحد، سيكون لها مكتب قطري ومدير قطري مخصص، والحضور داخل كل بلد أمر أساسي لإقامة الشراكات وتعزيز العلاقات بين أصحاب المصلحة والمستفيدين والحكومة. ويمثّل تعزيز الشراكات مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما والأطراف الفاعلة الإنمائية الأخرى مثل المصارف الإنمائية الإقليمية عنصرا أساسيا، وذلك أيضا وسيلة لتوفير المزيد من التمويل. وتعدّ ملكية المستفيدين وبناء القدرات على الصعيد المحلي أمرين أساسيين لتحقيق الاستدامة، ويوفران الأساس اللازم لتوسيع النطاق؛

وبذلك يشارك الصندوق مشاركة استباقية في التنمية التي يوجهها المجتمع المحلي من خلال العمل مع المنظمات المحلية، ومنظمات المزارعين، والمجموعات الدينية، وغيرها من الجهات.

15- وأشار الأعضاء إلى عدم وجود تحليل شامل للهشاشة في النهج القائم على الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ولا تجري معالجة الفقر والنزاعات/انعدام الأمن بصورة شاملة في العمليات التي يدعمها الصندوق في سياق مشروعات مجموعة بلدان الساحل الخمسة ونيجيريا (المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل + 1). وستساعد الاستراتيجية المنقحة بشأن الهشاشة في معالجة هذه القضايا. ولعل تحسين تحليل الهشاشة واعتماد نهج أكثر استراتيجية يؤديان إلى فهم أفضل للأسباب الجذرية والعوامل السياقية المحددة التي تقوم عليها أوجه الضعف، ومن ثم إلى تسهيل بناء القدرة على الصمود في المناطق الريفية المستهدفة. وغالبا ما تكون دوافع الفقر والنزاعات مترابطة ومتعددة الأبعاد. وفي ملاحظة ذات صلة بهذا الموضوع، جرى التشديد على ضرورة الاضطلاع بمزيد من العمل في مجالات الرعي والتجارة عبر الحدود والترحال، والتركيز بمزيد من الوضوح على حيازة الأراضي وعدم المساواة والحقوق المرتبطة بالأراضي، ولا سيما فيما يخص النساء.

16- وأشار الأعضاء إلى أن أدوات التمويل الحالية للصندوق ليست مناسبة للغرض في الأوضاع الهشة. فالقروض السيادية لا توفر المرونة المطلوبة، وكانت هناك حاجة إلى الموارد لتمويل الأنشطة غير الإقراضية. وقد أُثبت التأثير الإيجابي لتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في إطار برنامج التأقلم لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة و"الصناديق الخضراء"، ويجب القيام بالمزيد لتكييف هذا التمويل بحيث يلائم السياقات الهشة. وينبغي أن تؤخذ هذه الاعتبارات والنتائج في الحسبان عند النظر في نموذج تمويل الصندوق أثناء المشاورة الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

17- ووافقت الإدارة على نتائج التقييم وأعلمت الأعضاء بأن الصندوق يضاعف جهوده لمعالجة ضعف القدرة المؤسسية، ويسعى على المستوى المحلي إلى معالجة القضايا الرئيسية المتمثلة في الاستدامة وتوسيع النطاق. ويجري تحديث المبادئ التوجيهية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية ولتصميم المشروعات وستصدر في نهاية هذا العام. والهدف من هذه التحديثات هو تعزيز التوجيه بشأن تقييم جميع جوانب الهشاشة ووضع نظرية تغيير؛ وتعزيز الاتساق في جميع الأطر المنطقية؛ وتجنب التعقيد في تصميم المشروعات. والغرض من هذه التحديثات أيضا هو تقديم التوجيه بشأن المبادرات التكميلية مثل المشاركة في السياسات على المستوى القطري، وإدارة المعرفة، وبناء القدرات.

18- وستُعرض على المجلس استراتيجية محدثة بشأن مشاركة الصندوق في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات، بناء على نتائج التقييم، وعلى تجربة عام 2021 لمجموعة العمل المعنية بالهشاشة والدروس المستفادة من البرنامج الخاص بالبلدان التي تعاني من أوضاع هشة لعام 2019. وستزود الاستراتيجية المحدثة أفرقة تنفيذ المشروعات بتوجيه أفضل بشأن كيفية العمل على نحو ملموس في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات، من خلال اعتماد نُهُج متمايزة لتصميم استثمارات جديدة لسياقات محددة.

البند 6 من جدول الأعمال: جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2023 (EC 2022/119/W.P.5)

الرسالة الرئيسية:

- رحبت لجنة التقييم بجدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2023، بصيغته الواردة في الوثيقة EC 2022/119/W.P.5 وأيدته، ودعت إلى استعراض توزيع بنود جدول الأعمال على الجلسات لتخصيص وقت كافٍ لاستعراض جميع البنود المهمة.

19- ذكر مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن مذكرة التقييم التجميعية بشأن الاستهداف ستتاح للمجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول، عندما ستجري مناقشة سياسة الاستهداف المنقحة للصندوق. كما أن مكتب

التقييم المستقل في الصندوق على استعداد لتقديم المذكرة ومناقشتها في دورة لجنة التقييم التي ستعقد في نيسان/أبريل 2023 رهنا بإعراب أعضاء اللجنة عن اهتمامهم بذلك - وفقا لجدول الأعمال المؤقت المقترح.

البند 7 من جدول الأعمال: استعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى انتخاب رئيس الصندوق

20- طبقا لما طلبته لجنة التقييم في دورتها الثامنة عشرة بعد المائة، قدم المستشار العام عرضا موجزا لاقتراح استعراض العملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق. وردا على التعقيبات الواردة من الدول الأعضاء، ستعقد مناقشات أولية مع مكتب مجلس المحافظين لتقديم اقتراح إلى المجلس التنفيذي بأن يوصي مجلس المحافظين بإسناد مهمة استعراض العملية إلى مكتبه. وسيكون الهدف من الاستعراض هو الوقوف على أفضل الممارسات لزيادة تعزيز شفافية هذه العملية ونزاهتها.

البند 8 من جدول الأعمال: مسائل اخرى

21- قدمت الإدارة عرضا قصيرا حول إصدار الصيغة الرقمية لتقرير عام 2022 بشأن الفعالية الإنمائية للصندوق، والتي تنقل الرسائل الرئيسية للتقرير بطريقة أكثر اعتمادا على العرض البصري وعلى البداهة من خلال شاشات العرض الرسومية.

22- ودعي الأعضاء إلى نشر هذه المعلومات لدى جهات الاتصال الواردة في قوائمهم. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للتقرير الرقمي ودعوا الإدارة إلى ترجمته إلى اللغات الرسمية للصندوق.

اختتام الدورة

23- سيُطلع مكتب سكرتير الصندوق أعضاء اللجنة على مسودة محاضر الدورة، بما فيها الرسائل الرئيسية، للموافقة عليها. وستُقدم المحاضر، حالما توضع في صيغته النهائية، إلى المجلس التنفيذي، للعلم، في دورته السابعة والثلاثين بعد المائة.